

■ دائرة حوار حول ■

مصر وتحديات المستقبل

١٧- المناطق الصناعية في مصر

أعد وقائع الحوار للنشر

علا الحكيم*

عقدت دائرة الحوار بمقر المجلة بمعهد التخطيط القومي - مدينة نصر - القاهرة في التاسع عشر من شهر شعبان عام ١٤٢٦هـ الموافق العشرين من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٥ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائي كل من السادة :

- | | |
|----------------------------|--|
| أ.د. أحمد منصور | مدير عام الخريطة الصناعية بالهيئة العامة للتصنيع |
| م. جمال قاسم | مدير عام المناطق الصناعية بهيئة الاستثمار |
| أ.شوقي شعبان | نائب رئيس هيئة التخطيط العمراني |
| أ.د. عبد العاطى طه قيراط | رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب - شركة الدهانات الحديثة والكيمائيات |
| أ.د. عبد الفتاح ناصف | مستشار بالمعهد ورئيس هيئة تحرير المجلة |
| أ.د. عبد المطلب عبد الحميد | عميد اكااديمية السادات بالمعادى |
| أ.د. علا الحكيم | مستشار بمعهد التخطيط القومي |
| م. على جمال أحمد | رئيس جمعية الصناعات الصغيرة - ٦ أكتوبر |
| أ.د. فادية عبد السلام | مستشار بمعهد التخطيط القومي |
| م.د. فاطمة عبد البارى | رئيس قطاع المناطق الصناعية - هيئة الاستثمار |
- * أ.د. علا الحكيم :مستشار ومدير مركز التنمية الاقليمية والحضرية - معهد التخطيط القومي.

| | |
|--------------------|---|
| م. مجدى شرارة | أمين عام اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية بالعاشر من رمضان |
| م. مشيرة مدكور | مدير عام المناطق الصناعية - الهيئة العامة للتصنيع |
| أ. معتز يكن | مستشار رئيس هيئة الاستثمار |
| أ.د. محمود الشراوى | مستشار بمعهد التخطيط القومى |
| أ. منى زكى | كبير اخصائيين بوزارة التخطيط |
| م. هالة فكرى | مدير ادارة التخطيط بوزارة التعمير |

"وقائع دائرة الحوار"

عبد الفتاح ناصف

صباح الخير جميعا ، فى البداية أرحب بحضراتكم وأشكركم على تلبية دعوة هيئة التحرير بحضور دائرة الحوار الخاصة بالعدد القادم من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.

الحقيقة أود القول فى البداية إن دائرة الحوار دائرة مغلقة يناقش فيها احد الموضوعات المهمة ويتم ارسال المداخلات لأصحابها لمراجعتها ثم تعود لهيئة التحرير لإصدارها فى العدد القادم إن شاء الله.

بدأنا موضوع من الموضوعات الرئيسية وهو مصر وتحديات المستقبل منذ ثمانى سنوات ونحن فى السنة التاسعة ويصدر اصدار العدد ١٧ فى هذا الموضوع عن المناطق الصناعية فى مصر.

أرسلنا الى حضراتكم الورقة التى أعدها أ.د.علا الحكيم وهو من الإطار الذى تتصوره د.علا لمناقشة هذا الموضوع ويتكون من ٣ محاور رئيسية مترابطة بطبيعة الحال والهدف أننا اذا غطينا التساؤلات الموجودة فى هذه المحاور الثلاثة نكون قد غطينا أهم الجوانب المتعلقة بالمناطق الصناعية.

تكون المداخلات فى البداية عادة طويلة نسبيا ونترك فيها للمتداخل ان يقول ما يريد خلال ١٠ دقائق الى أن تنتهى من المداخلة الأولى الرئيسية ثم نبدأ بمداخلات سريعة للرد أو التعليق أو الاضافة لكى نضمن ضبط الوقت.

نبدأ بأن نطلب من د. علا ان تعطينا عرضا سريعا لمحتوى الورقة لتذكر من قرأ الورقة وتعطى فكرة لمن لم تساعده الظروف على القراءة.

علا الحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم . . . كما تفضل د. عبد الفتاح ناصف، ذكر أن موضوع دائرة الحوار اليوم موضوع من الموضوعات الهامة والساخنة والتي يدور حولها الحديث بصفة مستمرة وهو المناطق الصناعية فى مصر.

وقد أولت مصر اهتماما كبيرا بإنشاء ونشر المناطق الصناعية بمختلف المحافظات المصرية كأحد المحاور الأساسية لدفع التنمية الإقليمية والقومية . والنجاح فى اختيار مواقع المناطق الصناعية، على أساس عدد من المعايير وبما يتناسب مع المزايا النسبية المتوفرة بكل موقع، يعتبر من أهم الركائز لتحقيق أهداف النهوض بالمحافظات الأقل تطورا وتقليل الفوارق فى مستويات الدخول بين المحافظات وتحقيق درجة أكبر من التوازن فى عناصر النمو الإقليمى بما يحقق هيكلاً اقتصادياً مكانياً أكثر تنظيماً وتنوعاً وكفاءة .

وتهدف الدولة من إنشاء المناطق الصناعية بالمحافظات الى تحقيق أهداف إستراتيجية للتنمية الصناعية ونشر الصناعة لما تمثله من نشاط ديناميكى ذى أثر كبير فى خلق فرص العمالة الجديدة وتطوير المجتمعات الأقل تطورا . وكذلك تشجيع توطن الصناعات التى يتوفر لها ميزة نسبية وخاصة إذا كانت تحقق تكاملاً أكبر أو درجة أكبر من التنوع لهيكل اقتصاد المحافظه . ومن الأهداف الأخرى التى تعمل الدولة على تحقيقها من إنشاء ونشر المناطق الصناعية بالمحافظات ما يلى :

- المساهمة فى زيادة الدخل القومى من خلال تعظيم العائد من الموارد المتاحة بالمحافظات .
- تشجيع انتشار الصناعات الصغيره والمتوسطة كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة .
- المساهمة فى تشجيع إنشاء مناطق عمرانية جديدة أو مدن صغيرة الحجم، مما يساعد على إعادة توزيع السكان وتخفيف الكثافات السكانية عن المدن الكبرى وعواصم المحافظات المكتظة بالسكان.
- زيادة تنوع الصادرات الصناعية المصرية وخلق فرص عمل جديدة .

هذا وقد أصبح إنشاء المناطق الصناعية بالمحافظات أحد المكونات الأساسية فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتباراً من عام ١٩٨١ . منذ ذلك الحين بدىء فى إقامة هذه المناطق فى

بعض المحافظات وخاصة فى المدن الجديدة . ولقد تطورت أعداد هذه المناطق خلال السنوات الماضية تطورا كبيرا ، حيث ازدادت لتصل الى ٩٠ منطقه فى عام ٢٠٠٤ مقابل ٢٦ منطقه فى عام ١٩٩٢ وذلك وفقا لاحصاءات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار . ومع اهمية المناطق الصناعيه فى تنمية المحافظات والدور الذى يمكن ان تلعبه فى اعاده توزيع السكان الا ان هناك العديد من المشاكل والمعوقات التى تؤثر على نشاط هذه المناطق وعلى الاستثمار فيها وهو ما يطرح مجموعه من التساؤلات يتعين الإجابة عليها من اجل تطويرها وتفعيل دورها ويمكن الإشارة إلى هذه التساؤلات فى إطار المحاور التالية :

المحور الأول : كيف يمكن تحقيق تنمية إقليمية من خلال المناطق الصناعية :

وتختلف تبعية هذه المناطق الصناعية فنجد منطقتين اقتصاديتين تتبع رئيس مجلس الوزراء ، ١٥ منطقة صناعية بالمدن الجديدة تشرف عليها هيئه المجتمعات العمرانيه الجديده ، ٦٤ منطقة صناعية بالمحافظات (تشرف عليها المحافظات والبعض منها انشىء بقرار جمهورى والبعض بقرار رئيس مجلس الوزراء والبعض الآخر صدر لها قرارات من المحافظين) ، ٦ مناطق صناعية بالمناطق الحرة (تشرف عليها الهيئه العامه للاستثمار) بالإضافة الى ثلاث مناطق استخراجية صدرت بقرار من الحاكم العسكري رقم ٢ لسنة ٩٦ (واحده بمحافظة شمال سيناء ، والثانيه بمحافظة جنوب سيناء والثالثه بمحافظة السويس) .

ولاتتجاوز المناطق الصناعية المنتجة ٦٢ منطقة فقط بينما هناك ٢٨ منطقة غير منتجه . وتبلغ المساحة الإجمالية المتاحة للاستخدام فى المناطق الصناعية ٦٥٧ كم^٢ منها ١٣٩ كم^٢ فقط مزوده بالمرافق (وهو مايمثل ٢١٪ فقط من إجمالى المساحه) وبالرغم من انخفاض نسبة المساحه المزوده بالمرافق إلا اننا نجد ان ١١٣ كم^٢ (٨١٪) فقط هى المشغوله بالمشروعات اما باقى المساحه والبالغه ٢٦٦ كم^٢ فهى مرفقه ولكنها لم تخصص بعد للمشروعات - وذلك وفقاً لإحصاءات الهيئه العامه للتصنيع عام ٢٠٠٤ - وقد بلغت نسبة الإشغال (نسبة المساحه التى تم تخصيصها للمشروعات لاجمالى المساحه المخططة) على مستوى الجمهورية نحو ٣٠٪ ، وان اختلفت هذه النسبه بين اقاليم الوجه البحرى عنها فى اقاليم الوجه القبلى حيث بلغت نحو ٦٥٪ ، ١٩٪ فى كل منهما على الترتيب . ويأتى اقليم القناه فى المرتبة الأولى من حيث مساحه المناطق الصناعية بمساحة قدرها ٣٥١ كم^٢ يليه اقليم الاسكندرية بمساحه ١٠٣ كم^٢ كما تتفاوت المحافظات فيما بينها من حيث عدد

المناطق الصناعية فنجد ان محافظه بورسعيد بها اكبر عدد من المناطق الصناعية (٩ مناطق) يليها محافظة القاهرة (٨ مناطق) .

وتبلغ المشروعات المتوطنه بهذه المناطق الصناعية ٨٥٣٦ مشروعاً منها ٥٠٢٧ مشروعاً منتجاً. أما الباقي فهو تحت الإنشاء، هذا بالإضافة الى ٢١٦٧ مشروعاً لم يتم البت فيها. ولقد اختصت المدن بأكبر نسبة من التوطن للمشروعات تليها المناطق الحرة ويرجع ذلك لتمتع هذه المناطق نسبياً بالمرافق والخدمات والإعفاءات . وقد بلغت نسبة تنفيذ المشروعات فى محافظات الوجه القبلى (نسبة عدد المشروعات التى بدأت الإنتاج الى اجمالى عدد المشروعات المخصص لها اراضى) ٥٠٪ مقارنة بـ ٣٣٪ فى محافظات الوجه البحرى . ويستحوذ اقليم القناة على اكبر نسبة للمشروعات المنتجه فى المناطق الصناعية (٣٣٪) يليه اقليم القاهرة (٢٥,٥٪)

وتنوزع المشروعات المنتجه على الانشطة الصناعية التالية : الغذائية ، المعدنية الاساسيه، الغزل والنسيج ، الخشب ومنتجاته ، الكيماوية ، مواد البناء والهندسية والكهربائية ، والتحويلية الأخرى . وتحتل الانشطة الكيماوية المكانة الأولى من حيث عدد المشروعات حيث تمثل ٢٠,٧٪ من اجمالى عدد المشروعات يليها التحويلية الأخرى بنسبه ١٦٪ .

وطبقا لبيانات وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة التنمية المحلية بلغت الاستثمارات المنفذه فى البنية الاساسية للمناطق الصناعية التابعه للمحافظات ٦٥٥ مليون جنيه ومازال مطلوباً ٢٢٩٦ مليون جنيه لاستكمالها، كما بلغت الاستثمارات المنفذه فى البنية الاساسية فى المناطق الصناعية بالمدن الجديدة ٥,٥ مليار جنيه ومازال مطلوباً ٢٣٢,٧ مليار . وتقدر الاستثمارات المطلوب تنفيذها على نفقة المستثمرين المشاركين بالفعل بنحو ١٦٨ مليون جنيه .

ويطرح هذا المحور التساؤلات والاستفسارات التالية :

١- إن متطلبات تطوير القطاع الصناعى والمناطق الصناعية وتشجيع الاستثمار الصناعى تقتضى - وخاصة فى ظل التخصص- تدعيم وتوسيع قاعدة المعلومات الصناعية ولكن مامدى توفر البيانات والمعلومات اللازمه للمستثمر عن هذه المناطق الصناعية ؟

٢- ماهى المعايير التى تم الاعتماد عليها فى اختيار مواقع المناطق الصناعية داخل المحافظات المختلفة؟ هل هناك دراسات سبقت إنشاء تلك المناطق ؟ وما هى استراتيجية إنشاء

المناطق الصناعية ؟ وهل هناك خريطة صناعية تحدد نوعيه الأنشطة الصناعية وأولوياتها ؟ أم أن التوطين يتم بطريقة عشوائية؟

٣- الغرض من إنشاء المناطق الصناعية هو جذب المستثمرين المصريين والعرب والاجانب لإقامة مشروعات إنتاجية تركز على المميزات الجغرافية والبيئية واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية بما يحقق ارتفاع مستوى المعيشة. الى أى مدى حققت المناطق الصناعية هذا الغرض ؟ وما مدى فعاليتها فى تحقيق تنمية إقليمية ؟ وهل تم تقييم هذه المناطق بحيث يمكن تحديد مساهمتها الفعلية فى عملية التنمية ؟ وماهو العائد على الاستثمار بها ؟

٤- هل سياسه الدوله فى تطبيق اللامركزيه وزياده السلطات الممنوحه للمحافظ فى تنفيذ مشروعات التنمية بالمحافظات ستؤدى الى تشجيع وجذب الاستثمار الى المناطق الصناعية بهذه المحافظات ؟ هل سيختلف دور المحافظات، فى ظل اللامركزية من حيث التسهيلات المقدمة للمستثمرين وإجراءات تشجيع الاستثمار؟

٥- ما مدى فعاليه مركز تحديث الصناعات والمراكز التكنولوجيه التابعه له فى تقديم الدعم الفنى والتكنولوجى والمساعدات التدريبية لهذه المناطق ، خاصه فى مجال اسلوب اختيار التكنولوجيات المستخدمه فى الصناعات وتأهيل الكوادر البشرية المطلوبه وتقديم التمويل الميسر للمشروعات؟ وماهى البدائل لتحسين ادارته هذه المناطق ؟

٦- زادت معدلات تعثر المشروعات الصناعيه واغلق العديد من المصانع أبوابها فى بعض المدن الجديده (فقد توقف عن الانتاج ١٣٩٥ مصنعاً أى ٢٧,٧٪ من المصانع المنتجه فى مدن العاشر من رمضان ، ٦ اكتوبر ، مدينه برج العرب) بها ٧٠٠ مصنع متعثر وهو ما يمثل ٨٠٪ من اجمالى المصانع بها) ، مدينه السادات ، مدينه الصالحيه ، بخلاف العديد من المصانع فى ١٩ منطقه صناعيه فى الصعيد) فما هو الحجم الحقيقى لهذه الظاهرة واسبابها؟

٧- رفضت البنوك تمويل أو منح تسهيلات جديدة للمتعثرين مما زاد من تعثرهم لانعدام السيوله، فما هى اسباب هذا الرفض وما مدى امكانية استيفاء شروط البنوك لتوفير التمويل فى حل مشكله المتعثرين ؟ ماهو موقف بنك التنمية الصناعيه فى حل مشكله المتعثرين وفى تقديم الدعم المالى للمشروعات فى المناطق الصناعيه ؟

٨- يتمثل الهدف الاساسى من إقامة المناطق الصناعية فى زيادة وتنوع الصادرات الصناعية المصرية ذات القيمة المضافة المرتفعة مثل الصناعات الالكترونية إلا انه لوحظ ان هيكل الانشطة فى هذه المناطق لا يختلف عن هيكل الانشطة السائد فى باقى الاقتصاد .

٩- كذلك فإن هدف خلق فرص عمل جديدة هو أحد اهداف إقامة المناطق الحرة فى مصر إلا ان ماتم توفيره من وظائف فى هذه المناطق محدود جداً فما هو السبب وراء ذلك ؟

المحور الثانى : مدى فاعلية الإجراءات التى اتخذتها الدولة لتهيئه مناخ الاستثمار فى المناطق الصناعية :

المناطق الصناعيه هى احدى الأدوات الهامه لجذب وتشجيع توطين الصناعات فى المناطق المطلوب تنميتها وقد بذلت الدولة جهوداً كبيره لجذب المزيد من رؤوس الأموال الاجنبية وتوسيع فرص الاستثمار لزيادة الانتاج وتوفير فرص العمل للشباب ، فأقامت العديد من المناطق الصناعية فى المحافظات وانفقت المليارات على البنية الاساسية . ولقد اصدرت الدوله العديد من القوانين (قانون ٨ لسنة ٩٧ وتعديلاته ، قانون المناطق الاقتصادية ، قانون تنميه المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤) وكما اتخذت العديد من الإجراءات لجذب الاستثمارات بالمناطق الصناعية ومنها الإعفاءات الضريبية ، وخفض الرسوم الجمركية ، وحوافز الاستثمار للمشروعات الصناعية المتوطنه داخل المناطق الصناعيه ، ومنحت الكثير من الاراضى بالمجان للمستثمرين لتشجيعهم على الاستثمار ، فتمتع المشروعات التى تقام بالمناطق الصناعيه بكافة المزايا والضمانات الواردة بالقانون رقم ٨ لسنة ٩٧ ، حيث يمنح القانون فتره اعفاء من الضرائب مدتها عشر سنوات بالنسبه لارباح الشركات المنشأه داخل المناطق الصناعيه الجديده ، ويكون للشركات والمشروعات الحق فى استيراد مايلزمها لإنشاء مشروعاتها ، كما تم اعفاء عقود الشركات والقروض من رسم الدمغه ، ويحمى القانون المستثمرين من التأميم أو المصادره أو الحجز . كما يتم تملك الاراضى للمشروعات بالمجان فى المناطق الصناعيه بالوجه القبلى بعد إتمام المشروع وبدء الانتاج الفعلى وفقاً للقرار ١٥٨ لسنة ٢٠٠١ والقرار ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ وذلك بمحافظات المنيا ، بنى سويف ، اسيوط ، سوهاج قنا ، اسوان والوادى الجديد .

وتتباين المزايا الضريبية التى تتمتع بها هذه المناطق ، فالمناطق التى يطبق عليها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ تتمتع بإعفاء ضريبى لمدة ١٠ سنوات ، أما التى يتم

تأسيسها فى إطار الهيئه العامه للاستثمار تحت مظله نفس القانون فتمتع بإعفاء ضريبي لمدة ٥ سنوات ، فى حين تتمتع التى تنشأ فى المحافظات النائية (مطروح والوادى ، شمال سيناء ، جنوب سيناء) بإعفاء ضريبي لمدة ١٠ سنوات ، ويمكن أن تتمتع المناطق الصناعيه خارج الوادى بإعفاء ضريبي لمدة ٢٠ سنه بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، وطبقاً لقرار رئيس الجمهوريه تمنح الاراضى بالمجان للمستثمرين بالمناطق الصناعيه فى جنوب الوادى من محافظه المنيا حتى اسوان .

كما قامت الدوله بتسهيل الإجراءات على مجتمع المستثمرين بإنشاء الشباك الموحد وأنشاء عده مراكز تكنولوجيه متخصصه فى صناعة الغزل والنسيج والجلود والرخام والاثاث الخشبى .

وعلى الرغم من هذه الجهود التى بذلتها الدوله إلا ان نسبة الإقبال على هذه المناطق الصناعيه مازال ضعيفاً وأقل من المأمول كما ان المردود من القائم منها ضعيف والأداء التصديري لمنتجاتها متواضع . وفى هذا الشأن يمكن طرح العديد من التساؤلات :

١- هل مناخ الاستثمار فى مصر اصبح مناخا جاذبا للاستثمارات نتيجته للاتجاه الجديد والإجراءات التى اتخذتها الحكومه لتهيئة المناخ الاقتصادى المواتى للاستثمار ؟ هل الظروف العامه ملائمه وكافيه لتشجيع الاستثمار فى النشاط الصناعى والى أى مدى يحول الاستقرار السياسى والنظم والأطر القانونيه والتشريعيه دون تشجيع الاستثمار ؟ وهل المطلوب انتقائيه فى الحوافز والتشريعات لتوجيه الاستثمارات ؟

٢- اتضح ان الحوافز الماليه (والمتمثله أساسا فى الإعفاءات الضريبية) قليلة الفعاليه فى حفز الاستثمار فهل هناك حزمه من الحوافز الإيجابيه الاضافيه ؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجارب الدوليه فى هذا المجال ؟

٣- هل يرجع عدم الإقبال على المناطق الصناعيه الى نقص الاستثمارات، وضعف البنيه الاساسيه ، وتعدد الجهات المشرفه على المناطق الصناعيه وضعف التشريعات؟ أم الى عدم توفر المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف، والى عدم تطوير الهياكل التنظيميه فى المنشآت الصناعيه بما يتناسب وحجم المشروع ووظائفه وطبيعه الانتاج ، أم الى اسلوب الاداره وتنسيق العمل ، أم الى نقص المعلومات ، أم الى عدم تطبيق تقنيات تحسين الانتاجيه (مثل دراسه العمل وتحليل باريتو) أم الى كل هذه الأمور مجتمعه ؟

٤- لماذا لا يقبل القطاع الخاص على المشاركة فى تنمية المناطق الصناعية بالرغم من الإعفاءات المطروحة ؟ ما الذى يتنقص وما هو المطلوب؟

٥- هل تملك هيئة الاستثمار القدرة على تحفيز الاستثمار الصناعى ؟ أم هناك حاجة لتفويض جهات مختصة مثل وزارة الصناعة بالتعاون مع وزارتى التجارة والتخطيط لاستكمال هذا النقص؟

٦- هل نقطة التجارة الدولية التى اقيمت بالمحافظات تقوم بالدور المطلوب منها وهو تقديم خدماتها للمستثمرين ورجال الأعمال من خلال توفير البيانات والدراسات الاقتصادية التى تساعدهم على اتخاذ القرارات السليمة فى مجالات التصدير ؟ هل يمكن ان تعتبر هذه النقطة مركزاً لتطبيق نظام التجارة الالكترونية عبر الشبكات العالمية بين الشركات بعضها وبعض أو بين الشركات وعملائها من المستهلكين ؟ هل ترتبط بمجموعة شبكات دولية وتقوم بالترويج للمنتجات المتميزة من خلال شبكه الانترنت كما تدعم اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل البدء فى إنشاء مشروعاتهم ومساعدتهم فى التسويق ورفع الوعى التصديرى؟

٧- ما مدى الجدوية فى تطبيق القوانين والقرارات الخاصه بإعطاء مزايا وإعفاءات للمناطق الصناعيه ؟

المحور الثالث : مدى امكانية فتح آفاق جديدة للصادرات المصرية من خلال المناطق الصناعية المؤهلة:

تمثل احدى الركائز الاساسية التى تحكم التوجه الاقتصادى للدوله فى سياسة تحرير التجارة لتعظيم الميزة التنافسية للاقتصاد المصرى .وتسعى الدوله الى تحقيق هدف اساسى هو فتح الاسواق الخارجيه امام الصادرات المصرية، الامر الذى من خلاله تضمن مصر تطوير الصناعة الوطنية لتصل إلى مستوى المنافسة العالمية ، وهو ما يؤهل الاقتصاد القومى لخلق فرص العمل لاستيعاب العمالة الوافدة الى سوق العمل.

وفى ظل اتجاه الاقتصاد العالمى نحو خلق التكتلات الاقتصادية الكبيرة، بما يحتم تكثيف التوجه نحو ايجاد المنافذ للصادرات الوطنية، فقد جاءت اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى كخطوة هامة تطبيقاً لهذا التوجه، حيث نجحت مصر فى ضمان نفاذ الصادرات المصرية الى السوق الاوروبية الموحدة بما يحقق لمصر مزايا تفضيلية تعود على الاقتصاد القومى بمنافع عديدة .

وإذا كانت مصر قد سعت لتعميق هذا التوجه فى ظل سياسات الاصلاح الاقتصادى، فإنها حرصت فى نفس الوقت على توظيف الرصيد الثمين الذى حققته فى علاقاتها الخارجية - اقليميا ودوليا - لتعظيم المنفعة التى تعود على أهداف التنمية فى الداخل، وفى مقدمتها التنمية الاقتصادية . ولعل أبرز دليل على ذلك يتمثل فى شبكة الاتفاقات التجارية التى وقعت على مدار السنوات الماضية والتى توفر للمنتجات المصرية منافذ هامة للتصدير ، سواء تلك المتمثلة فى اتفاقية الكوميسا مع دول شرق وجنوب افريقيا ، أو اتفاقية اغادير مع دول المغرب العربى ، أو اتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبى ، أو الاتفاقات الثنائية مع الدول العربية ، أو التوجه نحو التوصل الى اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة .

ومن هذا المنطلق يأتى انشاء المناطق الصناعية المؤهلة تأكيدا لهذا التوجه، حيث يفتح آفاقا جديدة للصادرات المصرية فى أحد اهم الأسواق التجارية وهى السوق الامريكية حيث تمنح الحكومة الامريكية بموجب هذا الاتفاق معاملة تفضيلية من جانب واحد لكافة المنتجات المصرية المصنعة فى تلك المناطق بدون أى تخفيضات فى الجمارك أو القيود غير الجمركية من الجانب المصرى.

والغاء نظام الحصص ابتداء من يناير ٢٠٠٥ ، والذى كان متبعاً بالنسبة لصادرات الدول النامية من المنسوجات والملابس الجاهزة ، سوف يضع الصادرات المصرية فى منافسة شديدة مع صادرات الهند والصين وهونج كونج ، ومن المتوقع ان يترتب على ذلك انخفاض صادرات مصر من المنسوجات الى السوق الامريكية الى الثلث . وتعتبر السوق الامريكية السوق الأولى للصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة حيث تستوعب نحو ٤٠٪ من صادرات مصر، ومن ثم سيؤدى ذلك الوضع أيضاً إلى إغلاق العديد من المصانع التى تصدر إنتاجها الى امريكا والى فقدان ١٥ ألف فرصة عمل وفقاً لتقديرات أمانه السياسات فى الحزب الوطنى الديمقراطى .

ولتفادى حدوث هذه الآثار السلبية كان لابد من إيجاد وسيلة أو سبيل للنفاذ للسوق الامريكية. وأحد هذه السبل هو مايعرف بنظام المناطق الاقتصادية المؤهلة أو " الكوز " . وقد قامت كثير من الدول العربية باتباع هذا النظام (الأردن ١٩٩٩ ، المغرب يونيو ٢٠٠٢ ، البحرين سبتمبر ٢٠٠٤) .

والمناطق الاقتصادية المؤهلة هى مناطق صناعية تحدد الحكومة المصرية نطاقها الجغرافى

بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يسمح للمنتجات المصنعة بها - مثل الصناعات الغذائية ، والأثاث والصناعات المعدنية والهندسية والكياوية ، الى جانب منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة - بالنفاذ الفوري الى السوق الأمريكية بدون تعريفه جمركية أو حصص كمية بشرط ان تراعى المنتجات قواعد المنشأ وهو ان يكون ٣٥٪ من قيمه المنتج مصنعه محليا على ان تتضمن ١١,٧٪ مدخلات اسرائيلية . وفى المقابل لالتزم مصر بمنح أى مزايا تفضيلية للطرف الآخر للنفاذ للسوق المصرى أى ان الإعفاءات من جانب الطرف الأمريكى فقط . وقد وقع الاختيار على ثلاث مناطق فى مصر لإنشاء هذه النوعية من المناطق الاقتصادية المؤهلة وهى منطقه القاهرة الكبرى ومنطقه الاسكندرية والعامرية ومنطقة بورسعيد حيث تمثل المنشآت الصناعية بهذه المناطق نحو ٦٠٪ من اجمالى المنشآت الصناعية ، كما تستوعب ٦٣٪ من اجمالى العماله ، ويقدر الاستثمار الصناعى بها بنحو ٨٥٪ من اجمالى الاستثمارات . ومعظمها يعمل فى صناعة المنسوجات والملابس والاعذية والصناعات الهندسية والمعدنية . ويعطى تطبيق نظام المناطق الاقتصادية المؤهلة للمنتجات المصرية ميزات تفضيلية مما يعزز من قدرتها التنافسية فى الاسواق ، ويرى مؤيدو هذا الاتفاق انه سيؤدى الى زيادة الصادرات المصرية من المنسوجات والملابس الجاهزة الى ما يقرب من ٤ مليار دولار خلال السنوات الخمس القادمة . وبالتالي سيؤدى الى توليد فرص عمل جديدة فى هذا المجال تقدر بحوالى ٢٥٠ ألف فرصة عمل جديدة فى هذه الصناعة (وذلك وفقا لتقديرات امانه السياسات بالحزب) ، كما ان ذلك قد يشكل دافعا للمستثمر لكى يزيد من استثماراته فى هذه المناطق . وان هذه الزيادة المتوقعة فى الصادرات وفى الاستثمار من شأنها ان تنعكس على ميزان المدفوعات وعلى حصيلة النقد الأجنبى . وبالرغم مما ذكر عن اهمية المناطق الصناعية المؤهلة وأثرها على زياده الصادرات المصرية إلا انه مازال هناك العديد من التساؤلات والاستفسارات حول اتفاقية الكوز:

١- من المعروف ان مصر لها علاقات تصديرية حاليا مع امريكا (حجما معقولا من صادرات الملابس والمنسوجات عن طريق مايسمى نظام الحصص) مالذى يرغمننا على الدخول فى نظام الكوز الذى يدخل اسرائيل طرفا معنا ؟ وهل بعد إلغاء امريكا نظام الحصص فى يناير ٢٠٠٥ سيصبح الوضع صعبا على الصناعه المصرية وهل هناك حلول بديلة قدمتها امريكا غير اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة ؟ وما أهمية هذا البروتوكول بالنسبه لصناعه المنسوجات والملابس الجاهزه فى حين

لاستنفد حصتها فى السوق الامريكية ؟

٢- من هو المستفيد الحقيقى من نتائج الاتفاق ؟ وهل هذا الاتفاق له مده معينه ؟ وهل هناك توقيت زمنى لانتهاه المزايا المنوحه للمناطق الصناعيه المؤهله المصريه ؟ وهل هذا الاتفاق يفرض التزامات على حكومه مصر ؟ وهل هناك شروط جزائية عند وقف سريان الاتفاقية ؟

٣- هل إنشاء مثل هذه المناطق من شأنه ان يزيد من تنافسيه المنتج المصرى فى السوق الامريكية بفعل رفع القيود الجمركية وغير الجمركية عنها ؟ وهل سيشكل دافعا قويا لزياده الاستثمارات فى هذه المناطق ؟

٤- هل هذا البروتوكول اجبارى ام اختيارى للمصانع الموجوده داخل المناطق الصناعيه ؟ هل هناك خطة لتحقيق مساواه فى المنافسه ؟ وماهو موقف المصانع التى تقع خارج المناطق الصناعيه المؤهله ؟ هل سيتضرر المستثمرون فى المناطق المستبعده من الاتفاقية لعدم إدراجهم ضمن الاتفاقية ؟ هل وضعت الحكومه فى حساباتها تعويض المصانع المصدره للسوق الامريكية والتى تقع خارج هذه المناطق الصناعيه المؤهله بما يكفل لها الوقوف على قدم المساواه مع المصانع الجديده داخل هذه المناطق وذلك حفاظاً على مصالح المنتجين المصريين والعماله بهذه المصانع ؟

٥- فى إطار تقييم المكاسب النسبية المتوقعه التى تتحقق بموجب انشاء المناطق الصناعيه قد يثار التساؤل حول نسبة الاستفادة التى تعود على الاقتصاد المصرى مقارنة بالمكاسب الاقتصادية التى تحققها اسرائيل ؟

٦- هل يمكن لاسرائيل استخدام هذا البروتوكول لرفع اسعار المدخلات المستورده بما يحد من القدره التنافسيه للمنتجات المصريه فى السوق الامريكية أسوه بالتجربة الأردنية مع الأخذ فى الاعتبار ان المستثمرين يشكون من ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج الاسرائيليه بما يتراوح بين ٣٠.٠٪ و ٤٠.٠٪ عن مثيلاتها فى الاسواق العالميه مما يؤثر بشكل كبير فى هامش الربح للمستثمرين والمصنعين المصريين ويقلل من المزايا التى توفرها اتفاقيه الكوز لهم حيث يسهم فى ارتفاع تكلفه الانتاج . ماذا سيفعل اصحاب المناطق المؤهله اذا توقفت اسرائيل عن مد أى منطقه أو المناطق كلها بنسبه ١١.٧٪ من المدخلات المنصوص عليها كشرط لدخول المنتجات النسيجية المصريه الى امريكا بدون جمارك ؟ وهل هناك محاولات من الجانب الاسرائيلى لتسييس المناطق الصناعيه المؤهله من

خلال إقحام قضايا سياسية محددة استهدفت تحويل الاتفاقية من اتفاقية اقتصادية محضة الى اتفاقية ذات طابع سياسى ؟

٧- هل كان من الأفضل لمصر تطبيق اتفاق التجارة الحرة مباشرة بدلا من التسرع فى إقامه مناطق صناعية مؤهلة؟ أم ان إقامه مثل هذه المناطق شرط للدخول فى نظام التجارة الحرة ؟

٨- لماذا لم تسع مصر الى تطبيق نظام المناطق الصناعية المؤهلة ، مثل الأردن ، مع السوق الأوروبية والتي تستوعب نحو ٣٥٪ من اجمالى صادرات مصر من المنسوجات ؟

٩- هل يستطيع الجانب المصرى وقف هذه الاتفاقية اذا اصبحت الصناعات النسيجية قادرة على المنافسة ؟ وما الذى يمنع هذه الصناعات أصلا من أن تنافس ؟ ولماذا لانصدر الى الاتحاد الأوروبى الذى دخلنا فى شراكة معه ، والى الكوميسا ودول مجموعة الثماني ، ودول مجموعة الخمسه عشرة ؟

١٠- لماذا قبلت مصر بنسبه مكون اسرائيلى ١١,٧٪ بينما تبلغ هذه النسبه ٨٪ فقط فى حاله الأردن ، وهل هناك التزامات على الجانب المصرى ولماذا لم يقم الجانب المصرى بالزام الجانب الإسرائيلى باستيراد مكونات مصرية كشرط لوصول المنتجات الاسرائيلية للسوق الامريكية ؟ وماهى الضمانات لعدم تجاوز نسبه ١١,٧٪ مستقبلاً ؟

١١- من اهداف هذه المناطق الصناعية رفع معدلات التشغيل ، ولكن هل ستسمح مصر باستقدام عمالة آسيوية كما حدث فى الأردن واسرائيل ؟

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة فى كل دوائر الحوار السابقة يثار تساؤل اجرائى هل نناقش كل محور على حدة أم تتضمن المداخله رأى المتداخل فى الموضوعات المطروحة وفى كل الحالات أقولها بصراحة يُختار البديل الثانى لأن فيه حرية أكثر خصوصا أن المداخله الرئيسية تكون طويلة فتسمح للمتداخل بعرض وجهة نظره فى عدد من الموضوعات .

لكن لى ملاحظة وحيدة طرأت لى والدكتورة علا تقرأ الورقة مع أننى قرأت الورقة من قبل وهو أن الدكتورة علا ركزت فى الجزء الاخير على المناطق المؤهلة وهى الكويز، أود أن نركز فى المناقشات على الدور الذى تؤديه الاتفاقيات الدولية على النمو الصناعى فى مصر بصفة عامة وفى

المناطق الصناعية بصفة خاصة، كل أنواع الاتفاقيات، الاتفاق مع الاتحاد الاوروبى، مع الكوميسا، مع ... مع ... الخ وتأثيرها على التنمية الصناعية أساسا ومن بينها المناطق الصناعية وتركز على هذه الجزئية وأعتقد أن د. علا عرضتها بشكل جيد جدا، فعرضت وجهة نظر المؤيدين فى البداية ثم وضعت التحفظات للمتحمطين وهى تحفظات جدية بالمناقشة كلها.

عبد العاطى طه قيراط

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحقيقة أعتقد أننى سوف أسبب مشكلة فى هذا الحوار ، لقد مارست العمل التخطيطي على المستوى ال Macro لوزارة التخطيط والمعهد من خلال الدراسات والبحوث التى تم اعدادها وحاليا رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب فى احدى الشركات الصناعية فى مدينة ٦ أكتوبر .

عندما أريد تقييم المنطقة الصناعية فإننى أخذها من كل الجوانب التى مارست العمل بها: مارست العمل التخطيطي، ومارست العمل الفعلى ومطوحون حاليا فى ٦ أكتوبر وكان أملنا أن يكون الأخ الدكتور محمد المنوفى رئيس جمعية المستثمرين موجود معنا لكن اذا لم يحضر سوف أتكلم عن نشاط الجمعية بالنيابة عنه .

الحقيقة د. علا أدخلتنا فى محاور كثيرة جدا، ليست ثلاثة محاور فقط، والموضوعات متعددة كل موضوع يحتاج الى ٣-٤ ساعات، انما سأبدأ بالحديث عن فكر الدولة عندما بدأت فى انشاء المناطق الصناعية .

فى البداية كان هناك تخطيط اقليمى وتوطين المشروعات فى المحافظات ، ثم فى الثمانينات قال د. عبد الرزاق عبد المجيد وزير التخطيط آنذاك سنعمل مدينة السادات منطقة صناعية وستنقل الوزارة فى مدينة السادات .

الحقيقة عندما أقول إن لدى نحو تسعين منطقة صناعية ، أقول إن هذا الرقم مركزى فى ٣-٤ مناطق صناعية تحتوى على ٧٠٪ من اجمالى المشروعات ، وأن أكبر ٣ مناطق فى مصر هى ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات وللأسف ليس بها مشروعات كثيرة ومدينة بدر أيضا.

للأسف الشديد كما ذكرت د. علا أن المخطط شىء والفعل شىء آخر، فالحقيقة أن هدف أو استراتيجية اقامة المناطق الصناعية غير واضح وقد سألت د. علا هل هناك استراتيجية ؟ فإننى أقول

لها إنه لم يكن هناك استراتيجية واضحة وهناك فرق بين أن يكون هناك هدف معين وأن يكون هناك استراتيجية .

نحن نتكلم عن مشكلة فى منتهى الخطورة ، هناك مشكلة فى المناطق الصناعية لم تركز عليها د . علا كثيرا وهى مشكلة البطالة، أنا لا أقصد البطالة الجديدة، ولكنى أقصد تسريح العمالة فى المناطق الصناعية .

الحقيقة عندما ذهبت الى ٦ أكتوبر منذ ٧ سنوات ، وأنا عضو فى جمعية المستثمرين قلت إن مشكلتنا الأساسية فى مصر هى البيانات ، لا يوجد لدينا Data Base ، وأول شىء يجب عمله هو أن نحصر عدد المصانع والتي بلغت حوالى ١٣٠٠ مصنع فى ٦ أكتوبر ، وقسمت المدينة الى مناطق، المنطقة الأولى كذا والمنطقة الثانية كذا ، وقسمت الى صناعات وعمل Data Base لكل شركة وتم عمل زيارات وتشكلت لجنة لاحضار بيانات فعلية : ماذا يعمل المصنع ، ماهى أنشطته، ماهو شكله، منتج أو غير منتج ،... الخ

الحقيقة تم اعداد هذه البيانات بصورة ممتازة وموجودة وسأطلب من الأخ الدكتور محمد المنوفى أن يرسلها للمعهد لأن لدينا كافة البيانات الخاصة بمدينة ٦ أكتوبر وأعتقد أننا كنا سباقين فى عمل مثل هذا الإجراء فى ٦ أكتوبر لأنه فى اعتقادى أن أى عمل مبنى على بيانات خاطئة يفشل، أنا لا أتصور أن البيانات التى تذكر أن لدينا ٩ مناطق صناعية تعتبر صحيحة ، والمعهد معذور أن يذكر ذلك لأن هذه هى البيانات المنشورة ، اذا ذهبت الى مجلس الوزراء تجد بيان، اذا ذهبت الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء تجد بيانا آخر فالحقيقة أن مشكلة البيانات هى مشكلة هامة جدا وخطيرة .

ماهى المنطقة الصناعية ؟ أنا أعيش فى المنطقة الصناعية فى ٦ أكتوبر والتي اعتبرها ثانى اكبر منطقة فى مصر، قالوا إننا سنعمل منطقة صناعية وبدأوا من عام ١٩٨٤ ، بدأوا التقسيم وادخال المرافق ، والحقيقة اننا لانشكو ولا يوجد مصنع فى ٦ أكتوبر يشكو من الكهرباء أو الماء ، لكن الصرف الصحى هو المشكلة، وعندما أعمل منطقة صناعية لتكون منطقة مؤهلة ، كيف يتم ذلك وليس فيها صرف صحى .

هناك نقطة مهمة جدا لم تتطرق اليها الورقة وهى الحفاظ على البيئة فى المناطق الصناعية ، النقطة المهمة الثانية أنه فى تصورى لا يوجد علاقة بين المناطق الصناعية والتصدير ، والدليل على

ذلك أننى يمكن أن أعمل دكان صغير وأعمل منتجا وأصدره وحدث ذلك أن زميل عمل مصنع زجاج وصدر المنتج لأمريكا والرجل الذى يعمل الزجاج لا يستطيع قراءة الفاكس الذى يصله من أمريكا لذلك فانه لا علاقة بين المناطق الصناعية والتصدير وأنه من الخطأ أن أقول إن المناطق الصناعية ستساعد على التصدير .

هناك مشاكل فعلا فى المناطق الصناعية ، هناك تعثر لكثير من الشركات، للأسف الشديد حوالى ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من الشركات توقفت ، العماله جالسة على المقاهى، كيماوى يجلس على المقهى لايجد عملا ، العمالة لاتجد عملا ثم نقول إن هناك ٣ مصانع جديدة تم افتتاحها لكن هناك ٢٠٠ مصنع اغلقت فالنقطة المهمة هنا كيف أحل مشاكل المصانع القائمة فعلا والتي كانت منتجة وأصبحت غير منتجة واعطيها مساعدة؟ لديه مشكلة تعثر اساعده لكى يعمل بحيث اقلل من حجم البطالة ، بحيث لا يكون هناك تسريح للعمالة وتحدث بطالة وهى بالطبع ذات طبيعة مختلفة عن البطالة الجديدة.

العملية هى أننى عندما أقول لدى ٩٠ منطقة فإننى أركز على ٣-٤-٥ مناطق ويجب أن نذكر أن هناك أسبابا سياسية تفرض على ، اذا ركزت على القاهرة ، أكتوبر والعاشر من رمضان، فى بورسعيد يعمل اضراب ، فى المحلة يعمل اضراب لكن أقول أين المشكلة ماهو حجمها ؟ حجم المناطق الصناعية ، المشروعات المبعثرة فى ٣ مناطق من ال ٩٠ منطقة ، اذا استطعنا حل ٧٠٪ من هذه المناطق الثلاث فانا نكون قد حلينا ٦٠٪ من مشكلة المناطق الصناعية .

الدولة عندما فكرت فى انشاء هذه المناطق كانت تهدف لتشجيع الناس للانتقال من قلب القاهرة للعمل فى ٦ أكتوبر مثلا والسكن موجود ، وعندما تذهب الى ٦ أكتوبر ستجد عشوائيات لاحد لها ، هنا عمارة ، هنا حى ، لا يوجد تنسيق، لا توجد عملية تخطيط عمرانى وجمالى.

ايضا العاشر من رمضان مشاكلها اكبر من ٦ اكتوبر عشرات المرات فمشاكل المناطق الصناعية متشعبه وتحتاج إلى حلول جذرية، لا افرح بفتح مناطق صناعية جديدة ، لقد زرت المنيا وشاهدت المنطقة الصناعية بها ، منطقة هايله لكن لا يوجد بها اكثر من ٥-٦ مصانع ، اسويط نفس القصة ، فالعدد لا يفرحنى انما انا اقول ان لدى ١٠-١٢ منطقة جيدة ، يمكن اسميها مناطق صناعية .

د . علا طرحت سؤالين مهمين جدا وهى الموضوعات التى يمكن ان نقول رأينا فيها ، الكويز

موضوع انتهى امره ، لماذا ١١,٦٪؟ وماذا ستعمل اسرائيل ؟ هذا موضوع كبير علينا ولن نصل للأسباب، لكن قد تكون هناك حزمة من المزايا الاقتصادية والسياسية لكن الموضوع ان اسرائيل سترفع النسب وسنجد اسرائيل ترفع المكون الى ٣٠٪ وستفشل .

عبد المطلب عبد الحميد

بسم الله الرحمن الرحيم .. أولا نشكر الدعوة الكريمة لمعهد التخطيط الذي يسعدنا دائما بطرح المشاكل الهامة للبحث والتحليل وطبعا المناطق الصناعية لاجدال انها من أهم القضايا المطروحة اليوم وللأسف نستيقظ على أنها قامت بلا استراتيجية واضحة .

مداخلتي تتركز في أنه غابت الادارة الاقتصادية الفعالة ، عندما نقول ادارة مناطق صناعية، حيث لم تكن هناك ادارة ، ونستطيع القول إننا نريد عمل تنمية اقليمية وربطها والكل يكون في حالة توازن هذا هدف جميل ، أن يكون هناك نمو متوازن هذا هدف جميل يظهر التوازنات بين المحافظات .

لكن المشكلة الكبرى أننا استيقظنا على ان الادارة الكفاء الفعالة لم تكن موجودة بدليل أننا نلاحظ ورقة د . علا تقول تعدد الجهات، فالورقة تكشف عن تعدد الجهات وأعتقد أنهم اكتشفوا ذلك وعملوا هيئة التنمية الصناعية مؤخرا في اكتوبر ٢٠٠٥ ، انما الواضح ان تعدد الجهات يؤدي الى عدم وجود ادارة فكل جهة قائمة بذاتها منفصلة عن الجهة الاخرى وبالتالي لم نحقق معايير ولا أهداف ولا أى شىء .

ونستيقظ في طرح د . عبد العاطى عندما يتكلم عن أهم ٣ مناطق صناعية في مصر والباقي Dead وهذه المناطق الثلاث مليئة بالمشاكل أما الباقي فلم يبق من الاساس وظل على الورق فقط وبالتالي فان الصورة على قدر ما كانت من الناحية النظرية جميله ، إلا أنها من الناحية التطبيقية لم تكن كذلك.

لهذا حاولت أن أحصر مشاكل الاستثمار فى المناطق الصناعية بوجه عام ، وجدت أنني امام ١٠ نقاط أساسية حول مشاكل الاستثمار بالمناطق الصناعية سأذكرها وأعلق عليها .

١- نقص الاعتمادات المالية اللازمة لتخطيط وانشاء البنية الاساسية داخل المناطق الصناعية مع عدم توفير التمويل اللازم فى التوقيت المناسب الامر الذى يعود بالسلب على تسليم المواقع

للمستثمرين وكذا تأخير بداية اقامة الانشاءات الخاصة بالمشروعات وما يترتب عليه من البداية المتأخرة للإنتاج.

٢- نقص الاعتمادات المالية اللازمة لاقامة المرافق الرئيسية والمكاملة للبنية الاساسية خارج المنطقة الصناعية مثل محطات الكهرباء ، والمياه والصرف الصحى والطرق الموصلة لمواقع المناطق الصناعية وربطها بشبكة الطرق العمومية والتي تعطل الاستفادة مما تم تنفيذه من بنية اساسية داخل المنطقة .

٣- عدم توافق خطة انشاء البنية الاساسية ومراحلها مع التمويل المتاح لإنهاء الاعمال كاملة لكل مرحلة على حدة حتى يمكن الاستفادة منها فى خدمة المشروعات.

٤- ضعف دور الترويج لجذب المستثمرين الجدد بمشروعات رفيعة المستوى سواء المحلى منها والعالمى مما يؤدي الى انخفاض نسبة اشغال المشروعات الموجودة.

٥- ضعف المشروعات وتكرارها لمعظم الانشطة المقامة وما يترتب عليها من زيادة العرض على الطلب بالنسبة للمنتجات وبالتالي ظهور مشكلة التسويق وخاصة ان هذه المشروعات تعتمد كلية على تصريف انتاجها للسوق المحلى وعدم وجود تصدير.

٦- عدم وجود جهة متخصصة لتوجيه الاستثمار والمستثمرين الى المشروعات المطلوبة والتي تتناسب مع قيمة الاستثمارات والمتاح للمستثمر والمساحة المطلوبة لتعظيم الاستفادة من اراضى المناطق الصناعية وكذا المزايا النسبية لكل منطقة .

٧- عدم وجود خرائط استثمارية .

٨- تعرض المستثمرين للتعامل مع قانون المحليات رغم أنه صدر قانون خاص بالاستثمار مما يعتبر ازدواجية فى التعامل.

٩- يلتزم المستثمرون بأن يقوموا بدفع مبالغ تعادل ٢٪ من رأس المال للغرفة التجارية.

١٠- ارتفاع نسبة الفوائد على الاقراض من البنوك مع المغالاة فى الضمانات مما أدى الى تعثر العديد من المشروعات.

وهنا الصورة بدأت تتضح ، أين نحن ؟ أدا . هذه المناطق اظهر انه لا أهداف تحققت ولا تصدير تحقق ولا تصرف فى السوق المحلى نجح وبدأ تسريح العمالة وبالامس تحدث الى احد الصحفيين يسألنى عن موضوع التسويات ومشكلة المتعثرين وماذا ستفعل فيها ، نحن لا بد أن ندرس هذه

المشاكل ونصنفها ، لماذا لا يتم حصر أسباب ضعف أداء هذه المناطق بالتحديد ويتم تصنيفها علميا واضحا ومحددا ونضع برنامج جيد للنهوض بهذه المناطق حيث لا بد من وجود مناطق صناعية قوية حتى تنطلق ، اذ كيف سننطلق بـ ١٠٠٠ مصنع كما جاء فى برنامج الرئيس الانتخابى الا من خلال هذه المناطق ، اذا الفكر الاستراتيجى لا بد أن يكون موجودا ، البرنامج لا بد أن يكون واضحا فيما نسميه اعادة تنظيم ، اعادة هيكله هذه المناطق بشكل أو بآخر ، اعادة بناء وتطوير هذه المناطق بحيث تنطلق.

ولا بد أن نسأل أنفسنا أين هذه المناطق من التجربة الصينية ؟ نحن نضيع وقتنا ، هناك فكر استراتيجى ، مدن معينة ، اين المدن أو المناطق الصناعية المتخصصة ؟ لا يوجد على الخريطة ، بحيث اقول ان هذه المدينة سيخرج منها السلعة الفلانية ، ولماذا لانضع فى أذهاننا من الآن فى مرحلة اعادة البناء التخصصى - فى اطار المزايا النسبية والتنافسية بكل منطقة وليس بسبب وجود قطعة ارض فى اى محافظة - لنعمل منطقة صناعية .

لا بد أن نتعامل مع هذه القضية بفكر التخطيط للتنمية الشامل والربط بالتنمية الاقليمية ليطهر الى اين نحن ذاهبون وربط هذا بالاقتصاد القومى ، مع تحديد اين هذا كله من أهداف الاقتصاد القومى اذا كانت الاهداف الاقتصادية للاقتصاد القومى معروفة فمثلا اذا كنت أود حل مشكلة البطالة ، فان د. عبد العاطى قال إنها تزيد مشكلة البطالة ، كيف ؟ المفروض أنها تحل مشكلة البطالة ، وبالتالي لا بد من تحقيق هدف التوظيف وحل مشكلة البطالة اذا كان لدى مشكلة صادرات وبالفعل لدينا مشكلة صادرات ، فالمفروض ان تعمل المناطق الصناعية على حل مشكلة الصادرات.

ربما القضية الكبرى هى قضية الكوز، من الذى ادى بنا الى ذلك؟ نحن منذ ٥ سنوات وأكثر ونحن نحاول مع امريكا لعمل منطقة تجارة حرة ، وهى ترفض قائلة ان مستوانا لا يسمح باقامة مثل هذه المنطقة ، الادارة تعبانه ، والاجراءات الجمركية معقدة وعندما نحل كل ذلك يمكن اقامة منطقة تجارة حرة معها ، أخيرا استسلمنا ، هذا استسلام تام ، ليس لدينا اختيارات كان هناك اختيارات قبل التوقيع على الكوز ، كان هناك اختيارات كثيرة جدا لمدة ١٠ سنوات ، ويح صوتنا وغيرنا وغيرنا ولكن لا حياة لمن تنادى .

لابد أن نواجه التنافسية القادمة والوضع التنافسى ، لكن فى النهاية مجبر اخاك لابطل ، طالما انك مفلس ، طالما أن المناطق الصناعية لديك فاشلة فى الصادرات فإنه ، اذا ذهبت مجموعة وضغطت على الحكومة للتوقيع على ١١,٧٪ مستلزمات انتاج اسرائيلية تدخل فى المنتجات المصرية التى يتم تصديرها الى امريكا ماشى ، احتكار اسرائيل ماشى ، اسرائيل تكسب وما المانع أن تكسب ، لأننا فى النهاية ليس لدينا اختيارات ، وكان لدينا اختيارات قبل ذلك وضاعت من ايدينا بسبب فشلنا فى ادارة المناطق الصناعية وضعف قدرتنا التنافسية فى الاسواق الاخرى.

كان يمكن تفعيل المشاركة الأوروبية ، الكوميسا ، الأسواق الاخرى ، لكننا نلعب فى الوقت الضائع ، وضياح الوقت متعة لدينا نستمتع بها ، نحن اساتذه فى ضياع الوقت ولاندرك ما معنى الوقت وبالتالي تضيع منا الفرص ، ومن هنا فان غياب الفكر الاستراتيجى لدينا واضح جدا ، لذلك فقضية الكوريز كان يجب ان يكون لها حلقة منفردة التى ادخلتها د. علا فى ورقتها وانا أدعو الى اقامة دائرة حوار حول المناطق الصناعية المؤهلة بالمجلة.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة أود أن أقول شيئا ، لا مانع من النقد ، لكن ليس هناك استحالة لاقتراح الحلول ، لأنه مهما كانت الدنيا ظلام فان الفرد من الممكن ان يضىء شمعة.

نحن لايمكن أن ننظر الى الارقام الموجودة، بالرغم من التحفظ الذى ذكره د. عبد العاطى حول هذه الارقام، أنها كلها فراغ عندما يقال إن 5-6 آلاف مشروع من اجمالى المشروعات الصناعية المنتجة تعثرت - وقد ذكرت د. علا -بحوارها انه قد توقف عن الانتاج ١٣٩٥ مشروعا وهذا رقم مخيف ، لابد أن نستيقظ ، هناك امكانية ، لا يوجد استحالة وأتذكر أحد الادباء قال ان مصر قادرة على أن تنهض فى اى وقت ، وأعجبنى تعبيره أن قال فى فترات المماليك كانوا يأكلون بعضهم وقال هذا من واقع كتب التاريخ ، يأكلون أى حاجة حتى أنهم يأكلون بعضهم ومع ذلك جاء محمد على بعد ذلك بعدد من السنوات قلبها امبراطورية .

لذلك فان نبرة الاستحالة ، النبرة اليائسة يجب أن تدفعنا الى الطموح والأمل وليس الى

الاستسلام لليأس .

على جمال احمد

بسم الله الرحمن الرحيم ... أوجه الشكر لهيئة تحرير المجلة على دعوتها الكريمة ، والحقيقة

الورقة التي اعدتها د. علا دسمه وقيمة وبذلت فيها جهدا كبيرا ، لكنها توهنتنا كلنا ، لأن كل موضوع فيها يصلح دائرة حوار مستقلة.

ولنرجع الى ما بهمننا من الموضوع وهو المناطق الصناعية فى مصر والذي يمكن أن يكون محورا اساسيا لحل باقى المشاكل لأن هناك كما قال الزملاء غياب فكر وغياب خطة سليمة لتنمية صناعية فى مصر.

سوف اتكلم بالتحديد عن المناطق الصناعية التابعة لهيئة المجتمعات ، فى الواقع هيئة المجتمعات تتبع اسلوبا غربيا جدا فى التعامل مع المستثمرين والمصانع وهذه مشكلة خطيرة جدا غائبة عن الخطة العامة لسياسة الدولة ، عندما يريد فرد أخذ أرض فى مدينة مثل ٦ أكتوبر يتعرض لتغريب لا حدود له فى التعامل مع هيئة المجتمعات وسأذكر مثلا عمليا فعليا واقعيا وكنت اتمنى ان يكون المهندس محمد جلال موجودا لأنه كان رئيس جهاز المدينة ويعرف مشكلتنا بصفة اساسية.

طلبت من وزير التعمير عددا من قطع الاراض الصناعية لاعضاء الجمعية ، ووافق لى على ٢١٢ قطعة ارض تتراوح مساحتها من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ متر لاقامة مشروعات صناعية لاعضاء الجمعية، هذا الكلام كان عام ٢٠٠٠ وعملنا اجراءات التعاقد وتحدد سعر المتر ١٥٠ جنيهنا دفعنا حسب الوضع القانونى السليم دون أى مجاملة ١١ مليون جنيه قيمة ٢٥٪ من ثمن الارض ، الوضع الطبيعى أن من يرغب فى عمل مشروع وعامل دراسة له ، يريد أخذ الارض وشهر أو شهرين يبدأ مشروعه ، لا ينتظر ٤ سنوات لكى يتسلم الارض ، انتظرنا ٤ سنوات نطالب ادارة جهاز المدينة وهيئة المجتمعات لتسليم الاراضى لاصحابها.

كيف اترك انسانا لديه اموال فكر فى مشروع وعمل له دراسة جدوى عام ٢٠٠٠ يستمر ٤ سنوات لايجد مكانا يشتغل فيه ؟ تكلفة المباني تضاعفت خلال هذه السنوات ونقول له استثمر ، المهم ال ٢١٢ قطعة تم تسليم ٧٠٪ منهم ومازال ٣٠٪ الى الآن لم يسلموا لاصحابها على الرغم من وفاء الجمعية واعضاءها بكافة النواحي المالية تجاه هيئة المجتمعات ، من يحاسب من؟ من الذى يعطى المستثمر الذى قتلناه حقه ؟ لا يوجد ، كيف اقول اننى اريد ان اعمل مناخا جاذبا للاستثمار بحيث اجذب المستثمر الاجنبى وانا اقتل المستثمر المصرى؟

مدينة ٦ أكتوبر بها أكثر من ٣٠٠ مصنع مغلق وهذا كلام صحيح وغير مبالغ فيه ، والمصانع التى تعمل حاليا تعمل بطاقة تتراوح بين ٣٠-٧٠٪ وهذه مأساة تحركت على أثرها الجمعية منذ عامين وقدمت مذكرة للدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء وقتها بمشاكل المدينة ، بكل مشاكل الصناعات بمدينة ٦ أكتوبر وكل مشكلة وحلها. مشكلة التمويل وقد تكلمت د. علا عن مشكلة التمويل ، وعن دور بنك التنمية الصناعية ، الحقيقة بنك التنمية الصناعية اسم على غير مسمى فهو بنك تجارى يتعامل مع الصناعة بأسلوب تجارى ، فالحقيقة طالبت د. عاطف عبيد بإنشاء كيان مصرفى مستقل لا يخضع للجهاز المصرفى يمولى الصناعات بسعر فائدة مستقل للصناعة وان تكون أموال هذا الكيان المصرفى من أموال المنح والقروض الميسرة لكى نشجع الصناعة وهذا ليس كلام جديد ، فهو مستخدم فى بنك الاسكان الذى يتبع وزير الاسكان ويخضع لسعر فائدة مستقل عن الجهاز المصرفى وكذلك بنك التنمية الزراعية ايضا .

الحقيقة المشاكل كثيرة جدا ولا أريد أن اخوض فيها بالتفصيل لكنى طالبت د. عاطف عبيد وقتها بشىء واحد مازال غائبا عنا لحل هذه المشاكل ، نحن نتكلم كثيرا لكن لا يوجد حلول، وهذا الموضوع تكلمت فيه مع د. ممدوح وعمل مجهود فيه ، مطلبى فقط لكل مسئول فى الدولة ان نفكر فى انقاذ الصناعة ، فالصناعة فى مصر فعلا تحتضر منذ ٤ سنوات حتى الآن ولا أحد يتحرك ، نسمع شعارات وكلام جرايد وتخفيف للمشاكل ولا يوجد حل عملى الى الآن.

صدر قانون الضرائب الجديد وهو نظام ممتاز جدا ، لكن وزير المالية سلب رجاله على رجال الأعمال للجباية عن الفترة الماضية، يأتينى كل شهر مطالبات بأرقام خياليه، هذه الجباية تفقد الثقة بين المصلحة والممول.

المهم العقبات كثيرة جدا وكل عقبة لابد لها من حل ايجابى سريع وعملى ، هنا اطالب بشىء واحد وهو مطلب عادل جدا ومنطقى، وكثير من الدول التى سبقتنا سواء الهند أو تركيا أو أى دولة اوروبية وحقت تقدما اقتصاديا كبيرا جدا من خلال التنمية الصناعية ، وكان أجدر أن تكون مصر فى مكانهم أو فى مكانة متقدمة عنهم - اتبعوا سياسة واحدة- وهو ايجاد هيئة قومية لازالة العقبات التى تصادف الصناعة من الناس المستفيدين ومتخذى القرار ، هيئة قومية لها السلطة العليا القوية ومن ضمن تشكيلها المستفيدين المتعاملون مع المشكلة ، كيف يتم ذلك؟

أرى أننا بعيدين جدا عن حل مشكلة الصناعة، ونحن نتكلم من الآن سواء مسئولين أو أفراد

أو ناس يعانون ولا نجد أى استجابة أو حل عملي إيجابى سليم وأعتقد أنه مطلب سليم لانقاذ الصناعة فى مصر أن نعمل كيان قوى يحل مشاكل الصناعة باخلاص، بجدية ونحن مفتقرون لمثل هذا الكلام.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة كنت اعتقد ان ٦ أكتوبر ليست ممثلة بالقدر الكافى لكنى دعيت عصمت بك لكنه اعتذر ولا أدرى السبب، الرجل الذى استطاع ان يستوعب الاهلى والزمالك على ارض ٦ اكتوبر اعتذر واعتذر أيضا ان يرشح احدا مكانه .

منى زكى

بسم الله الرحمن الرحيم .. أولا أحب أن أشكر حضراتكم على دعوتى للمشاركة فى دائرة الحوار ، الخاصة بالمناطق الصناعية فى مصر ، وأشكر د. علا على وجه الخصوص على الورقة القيمة المقدمة من سيادتها والتي استعرضت فيها المحاور المتعلقة بالمناطق الصناعية .

كنت قد حضرت كلاما كثيرا عن دور وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع ، خاصة فيما يتعلق بالانجازات التى تمت بشأن المناطق الصناعية فى مصر ولكن د. عبدالعاطى فى الكلمة التى القاها سيادته عن المناطق الصناعية جعل الصورة قائمة وليست وردية ومع ذلك فإننى سأتكلم عن الانجازات التى قامت بها كل من وزارة الصناعة والهيئة العامة للتصنيع.

دعونا نتفق أن الهدف الرئيسى من هذا الحوار هو تنمية الاقتصاد القومى ككل ، وتحقيق التنمية الصناعية ونشر الصناعة من خلال تأهيل المناطق الصناعية التى تدعم المشروعات الصناعية لوصول منتجاتها للمستويات العالمية والذى يؤثر تباعا على الهيكل الصناعى ويحقق أهداف التنمية الصناعية التى تؤدى الى زيادة نسبة النمو الاقتصادى بصفة عامة.

فى الورقة التى أعدتها د. علا حددت أن اختيار مواقع المناطق الصناعية بنجاح لابد أن يتم على أساس عدد من المعايير ، وأنا أتفق معها وان كانت هناك معايير تم وضعها عند اختيار هذه المواقع منها: أن تكون بعيدة بقدر الامكان عن الكتل السكنية وان تكون فى اتجاه معاكس لاتجاهات النمو العمرانى ، وتكون قريبة من مراكز التدريب والتجمعات العمرانية المخطط انشائها وقريبة من شبكات الاتصالات والصرف والبنية التحتية .. الخ

ايضا فى الورقة ذكرت سيادتها أن من أهم الأهداف التى تعمل الدولة على تحقيقها من انشاء المناطق الصناعية هو انتشار الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتكون صناعات مغذية للصناعات الكبيرة ، وهذا هدف قامت وزارة الصناعة بدور رئيسى فيه من تخطيط وتنمية وتطوير ورعاية الصناعات الصغيرة ، من خلال تقديم كافة الخدمات الارشادية لهذه المنشآت سواء منشآت صغيرة أو متوسطة أو متناهية الصغر على مستوى الجمهورية ككل. ودراسة عمل المشروعات الصناعية الصغيرة داخل الوحدات الصناعية فى مجتمعات الصناعات الصغيرة التى اقامتها وزارة الصناعة عن طريق الجهاز التنفيذى للمجتمعات الصناعية والتعدينية بمختلف محافظات مصر والمدن الجديدة مثل السادات ، برج العرب ، قنا ، سوهاج ، اسوان ، اسيوط .. الخ ، علاوة على المجتمع الذى تكلم عنه د. عبد العاطى ومجمع العاشر من رمضان الذى تكلفت اقامته ٢٢ مليون جنيه، بالاضافة الى انها تقوم بمعاونة المستثمرين فى تحديد واختيار انسب مجالات الاستثمار . وهناك عدة تساؤلات والورقة كبيرة ، بها اجزاء تخص هيئة الاستثمار واجزاء تخص هيئة التصنيع واجزاء تخص هيئة المجتمعات العمرانية لكننى سأرد على اجزاء بسيطة . هناك عدة تساؤلات عن نقص المعلومات والحقيقة ان الهيئة العامة للتصنيع عن طريق وزارة الصناعة قامت بدور كبير جدا فى هذا المجال بأن وفرت قاعدة معلومات عن المناطق الصناعية لتتخذى القرارات السيادية لتوجيه النمو الصناعى فى مصر مستثمرين، وأصدرت حتى الآن ستة إصدارات والإصدار السابع فى طريقه للصدور وبها بيانات عن الصناعة والمناطق الصناعية ، أهدافها ، عدد العمالة والمناطق المتوقعة بها ومواقعها ومساحاتها ، الجزء المرفق وغير المرفق، المستغل وغير المستغل ، التكاليف الاستثمارية والمشروعات المنتجة فعلا والتى لازالت تحت الانشاء ، ومشروعات تحت التأسيس وعددها حوالى ١١٤١١ مشروعا صناعيا هذا بخلاف المناطق الثلاث التى انشئت بأمر الحاكم العسكرى رقم ٢ لسنة ١٩٩٦ . وهذا الاصدار يعتبر جهدا كبيرا جدا فهو يشمل إجمالى المشروعات الصناعية المنتجة على مستوى الجمهورية وموزعه على الانشطة الصناعية المختلفة، وموزعة ايضا على مستوى الأقاليم الصناعية وتبعيتها الإدارية مثلا اقليم القاهرة به ١٤ منطقة ، وتسع مناطق بالمحافظة (القطامية - شق الشعبان - الروبيكى - طرة - جنوب حلوان - ١٥ مايو - مدينة بدر) وتبعيتها إما للمحافظات أو لهيئة الاستثمار أو للمدن الجديدة.

ايضا كنا نتكلم ونسأل هل هناك خريطة صناعية ؟ فعلا هناك خريطة صناعية ، قامت هيئة

التصنيع بالإنهاء من عدد ٣٢ خريطة استثمارية لجميع محافظات مصر ولازال العمل جارى لعمل خرائط لمحافظة لم تشملها فى حدود ٣٦ خريطة .

بالنسبة لوزارة الصناعة ممثلة فى هيئة التصنيع لديها ١٤ مكتبا اقليميا تقدم من خلاله خدمات ارشادية للمستثمرين.

شئ آخر ورد الحديث عنه، نحن نتكلم عن تحديث حقيقى للصناعة ،تحديث الصناعة رغم أن حجم الاستثمارات التى ضختم فيه لم يتحقق منها شئ لأن مفهومه كان جديدا على كل المنشآت التى كان المفروض ان تساهم بجزء ، ومركز التحديث بجزء آخر ، بمعنى ان القطاع المستفيد من التحديث كان يظن ان مركز التحديث سيعطيهم اموالا ويقول لهم طوروا منشآتكم ، لكن مركز التحديث ليس بنكا وليس مختصا بصرف تمويل للصناعة ولكن التحديث يكون فى نقل التكنولوجيا وتحسين الادارة وزيادة الصادرات والامر الآخر كانت الادارة القديمة لاتسير على الفكر المطلوب من التحديث، لكن الحقيقة بعد التغيير الجديد وتعيين مدير مصرى للمشروع بدأ تحقيق بعض الانجازات منها مثلا، تم فتح ١٤ مركزا ناقلا للتكنولوجيا منها غزل ونسيج ، وجلود صناعات تقليدية ، صناعات ابداعية ، غذائية ، التصميمات والموضة واستخدام التكنولوجيا النظيفة لمنع الآثار السلبية على البيئة ، هذا بالاضافة الى وجود توافق كامل بين عمل مركز التحديث واتحاد الصناعات لوجود قدر اكبر من الشفافية مع الصناعة.

هناك شئ آخر أود ذكره هو هل هناك تضارب فى قيام وزارات مثل وزارة الصناعة ، وزارة التجارة ، وزارة التخطيط بالمشاركة فى انشاء المناطق الصناعية؟ أقول لا ، انشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية التى تحمل محل الهيئة العامة للتصنيع سيكون لها الدور الأكبر لأنها أخذت اختصاصات المناطق الصناعية من أولها لآخرها بحيث تعمل فيها كل شئ من أول اختيار الموقع وهذا سيعمل طفره كبيرة فى المناطق الصناعية .

طبعا ليس كل شئ ورديا كما ذكرت فهناك مشاكل كثيرة منها :

١- طول فترة الانشاء والتخطيط واجراءات التوطن ونقص التمويل اللازم لتنفيذ البنية الاساسية وارتفاع تكلفة المرافق.

٢- عدم اتباع الشروط البنائية ومايتبعها من مخالفات فى التنفيذ غير المخطط

- ٣- تنوع اسعار الاراضى من منطقة الى اخرى واختلاف اسعار الاراضى فى المدن الجديدة عنها فى المحافظات والذى ادى الى ظهور مشاكل.
- ٤- مشكلة تسويق المنتجات وهى مشكلة كبيرة دائما نواجهها سواء مناطق او شباب خريجين.
- ٥- تعدد الجهات الادارية المسئولة عن المشروعات داخل المناطق الصناعية.
- ٦- ضعف الترويج للمناطق الصناعية بالمحافظات
- ٧- عدم وجوة قواعد عامة فى تخصيص اراضى المناطق الصناعية نظرا لاختلاف التبعية الادارية.

وأرى أن الحل لهذه المشكلات يكون فى الاتى:

- ١- ضرورة تولى جهة محددة التخطيط والمتابعة والاشراف وهذا سيتمثل فى الهيئة الجديدة ان شاء الله نأمل فيها لتنفيذ الخدمات والمرافق وتجهيز المنطقة بالكامل ومراجعة ما يتم تنفيذه وتخطيطه.
- ٢- ضرورة قيام جهاز متخصص بعمليات الادارة والتسويق للمنتجات بكل منطقة واعداد الدراسات التسويقية والترويج للسلع التصديرية بالمواصفات العالمية.
- ٣- حظر صدور أى قرارات باقامة أى منطقة صناعية جديدة لحين استكمال المناطق القائمة وهذا قرار صدر من مجلس الوزراء بعدم انشاء مصانع بعد ال ٨٧ مصنعا وال ٣ التى انشئت بالأمر العسكرى .
- ٤- الوقوف على مشاكل المستثمرين والعمل على حلها منعا للتعثر أو التوقف وأعتقد أن هيئة الاستثمار مع هيئة التنمية الصناعية ستقومان بدور كبير فى هذا المجال.
- انتهى عند هذا الحد واتمنى ان استمع لآراء السادة الحضور وخاصة بالنسبة للاتفاقيات سواء الكوريز او الاتفاقيات الاخرى فهذا سيفيدنى واتمنى ان اسمعه من السادة الحضور وشكرا لكم جميعا.

مدوح الشراوى

الحقيقة موضوع المناطق الصناعية موضوع كبير جدا وناقشناه فى المحلة وانا سأخذ نقاط سريعة .

النقطة الأولى عندما نفكر فى المنطقة الصناعية ننقل اسطبه موجودة فى محافظة، الى

محافظة أخرى، بصرف النظر عن مدى ملاءمة مكونات هذه المنطقة الصناعية إذا كانت تصلح هنا أو تصلح هناك فنجاجى، اننا خططنا منطقة ناعية تشمل جزء ملابس جاهزة، جزء احذية، جزء اثاث .. الخ، وبالرغم من عدم وجود المواد الخام التى تمكن من اقامة هذه الانشطة فى هذه المناطق، وسأعطى مثالا: إذا اخذنا منطقة الوادى الجديد وهى أحد المناطق الصناعية الجديدة، هذه المنطقة تشمل صناعات كىماوية، غذائية، خشبية، تعدينية .. الخ، فيها ٢٨٥ قطعة، المشغول منها ١١ قطعة حتى العام الماضى، هذه المنطقة الصناعية تواجه مشاكل فيما يتعلق بالكهرباء، حتى الدراسات المتعلقة باختيار المنطقة ذاتها لم تتم بطريقة سليمة، فالمنطقة الصناعية التى اقيمت هناك اقيمت فى منطقة غير صالحة لأن الأرض طفلية ولا تصلح لاقامة المصانع على هذه المنطقة، دخلت المحافظة مع الجهة التى اجرت الدراسة وقررت ان المنطقة تصلح، لكن عند التنفيذ وجدوا ان المنطقة لا تصلح والمستثمرين جميعهم رفضوا الدخول لهذه المنطقة لأن الارض لا تصلح لاقامة الاساسات عليها وتؤدى الى ارتفاع التكاليف وكانت النتيجة ان المحافظة التى كان المفروض ان تدفع جزءا من التكلفة لم تدفع ودخلت فى حدوده وعلمت ان الموضوع معروض على القضاء بخصوص مدى صحة اختيار هذه المنطقة .

النقطة الثانية نحن نتحدث عن تنمية المشروعات الصغيرة، الكل يعلم ان المشروعات الصغيرة لها متطلبات خاصة تختلف عن كل المشروعات الاخرى، نحن لم نفكر والدكتور عبد المطلب يتحدث عن المنطقة الصناعية المتخصصة، هذا هو الاتجاه السائد اليوم وليس المنطقة الصناعية التى بها العديد من النشاطات الصناعية، نحن اذا كنا قد اخذنا بالمنطقة الصناعية المتخصصة وركزنا عليها كنا نستطيع ان ندخل الكويز وغير الكويز ونصدر وخلافه، لماذا؟ لأن المناطق الصناعية المتخصصة تمكن من اقامة مركز تصميم وبحوث فنية لخدمة هذه المنطقة، لذلك فان الشكل الذى توجد به المناطق الصناعية الحالية لا يخدم عملية التطوير الفنى من وجهة نظرى لهذه المناطق.

ايضا هناك حديث عن التدريب كأحد أهداف مركز التحديث، المنطقة الصناعية المتخصصة بها وحدة تدريبية تدرب جميع العاملين فى هذه المنطقة، يمكن اقامة فروع للبنوك فى هذه المنطقة لحل مشاكل التمويل المطلوبة، فيما يتعلق بالتصدير والمشاكل المتعلقة به، تعمل وحدة جمارك بالمنطقة الصناعية المتخصصة لحل مشاكل التصدير وتصدر للخارج ايضا. فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس، فان المركز الفنى المتخصص يتناول هذا الموضوع. اذا اتينا الى صناعة الغزل والنسيج - على سبيل

المثال- فان المركز يقول لكى ينتج المنتج الفلاتنى هناك تصميم باترون يوزع على المنتجين ، يقول القماش عرض ٩٠ سم لاينفع لأن هذا سيخرج منه هالك كثير ، المفروض تعمل ١٢٠ سم ومن هنا يحدث تنسيق ما بين المنطقة الصناعية ومصانع النسيج والامور ترتبط مع بعضها ، لكن بالاسلوب الذى نسير به حاليا لا أعتقد أن المناطق الصناعية بوضعها الحالى يمكن ان تقدم حلا فعالا لعملية التنمية الصناعية .

ايضا الاختم منى تكلمت عن الخريطة الاستثمارية ، ماهو الهدف من الخريطة الاستثمارية ، انا لست مستثمرا لكنى اعتقد أن المستثمر ينظر للخريطة ويقال له إن المكان الفلاتنى يصلح للمنتج الفلاتنى ، وهذا كلام جيد لكنه ليس كل المطلوب ، المطلوب أن تكون هناك موافقات مسبقة لجميع الجهات ذات الاختصاص بحيث إننى اذا اردت ان اعمل مشروعاً داخل المنطقة المحددة فى الخريطة الاستثمارية تكون الموافقات موجودة ، لماذا ؟ لأن هذه المنطقة المحدد بها مدى ملائمة المواقع هناك بعد ذلك موافقات كثيرة ، موافقة الآثار ، موافقة البيئة ، موافقة القوات المسلحة التى تستمر لفترات طويلة، هنا قضية ان اعمل خريطة استثمارية محددة بمنتجات فقط ، لابد أن تكون محددة وعليها موافقة جميع الجهات ، بحيث يحضر المستثمر من الخارج يعمل مصنعه وينتج وبذلك نكون قد عملنا انجازاً واضحاً وسليماً ويكون للخريطة الاستثمارية مفهوم واضح.

النقطة الثالثة باختصار شديد ، نحن نقول دائماً اننا سنعطى الارض بالمجان ، عندما كنت فى الوادى الجديد أثار الناس كلاماً كثيراً لا أعلم مدى صحته ، لكنى سأطرحه على السادة المختصين لنعرف مدى صحة هذا الكلام من عدمه.

أولا الهيئة العامة للاستثمار تأخذ ٢ جنيه للمتر مرة واحدة عند قيام الشركة ، واذا كان مشروعاً فردياً تحصل ٥٠ قرشاً للمتر، هناك ٥٠ قرش للمتر صيانه مرافق سنوية مدى الحياة ، وزارة الصناعة مراقبة على الجودة تحصل جنيهاً على المتر سنويا ، وزارة الصحة تحصل ١,٥ جنيه للمتر سنويا على الصناعات الغذائية فقط، الغرفة التجارية تحصل ٢,٠٪ بحد أقصى ٢٠٠٠ جنيه عن المشروع عندما تضرب نصف جنيه ٣٠٠× متر فى ٤٠ سنة يكون الاجمالي ٤٥ ألف جنيه وهو بدلا من أن يأخذ المبلغ دفعه واحده ويقول إدفع ٥ أو ١٠ أو ١٥ جنيهاً للمتر ٢٠٠× يكون المبلغ ٣٠ ألف جنيه هو يأخذ ٤٥ ألف لكن على آجال طويلة ثم يختلقون اشياء اخرى صيانة مرافق وخلافه فهذا الكلام فى مجمله يشكل عبئاً على المستثمر ، هذه العملية تحتاج حساب لنقول هل المستثمر فعلاً

يأخذ اعفاء أم لا؟ هل الهيئة تكسب أم لا؟ هل الفرد يأخذ تشجيعا أم لا؟ لا تريد كلام على ورق.

آخر نقطة سأتمحدث فيها ، القانون الجديد الخاص باعفاءات الضرائب حسب معلوماتى الغى الاعفاء الضريبي على الشركات والمصانع الجديدة ، واصبح لا يوجد اعفاء ، أنا لا أتكلم عن الاعفاء الضريبي ، لأن هذا الاعفاء الضريبي كان على المشروعات القائمة قبل صدور القانون ، هل هذا الاجراء لصالح المشروع أم لغير صالح المشروع ، وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة د. ممدوح غطى اكثر من نقطة ، استرعى انتباهى الحديث على أن الأراضى تؤخذ عليها موافقات وزارة الدفاع والبيئة والآثار .. الخ ، المفروض انه لدينا مساحة كلية طبقا للبيانات الرسمية ، قدرها ٦٥٧ كم٢ للمناطق الصناعية حاليا ١٣٩ كم٢ المزوده بالمرافق هذه مساحة ضخمة جد ، المفروض ان تكون هذه المساحات مأخوذ عليها موافقات من وزارة الدفاع ، ومن كل الجهات المطلوب اخذ موافقتها على تخصيص الاراضى ، وأنها خصصت لمناطق صناعية ، وبذلك لا ينبغى لأحد ان يتقدم ويعترض وأن وزارة الدفاع لا بد أن تعتمد ، والبيئة تعتمد .. الخ.

أنا لست ضد أخذ موافقات ، لكن تؤخذ مسبقا ، أنا لا اعرض لأى فرد أن يدخل فى أى منطقة الا اذا كانت المنطقة اخذ عليها موافقة اجمالية من جميع الجهات المعنيه، التنسيق وارد مع اى جهة ، التنسيق وارد مع وزارة الدفاع ، وزارة الثقافة بسبب المناطق الأثرية ، والبيئة كل ذلك وارد ، لكن التنسيق يجب ان يكون على مستوى المنطقة وليس على مستوى المصنع أو مستوى المشروع.

مجدى شرارة

الحقيقة الورقة المقدمة من د. علا ورقة ممتازه شاملة كاملة اثلجت صدرى ، لكنى سأضع بعض النقاط ، أو سأسلط بعض الاضواء على بعض الاشياء.

قيل إن هناك ٣٢ خريطة صناعية استثمارية ، أين هى ؟ نحن ١٥-٢٠ فردا فى الجلسة ، من سمع عنهم يخبرنى ، نحن تنادى ونطالب ويح صوتنا كما يقال إننا نريد هذه الخرائط.

النقطة الثانية تجربة بنك التنمية الصناعية ، لا أدرى لماذا مازال هذا البنك قائما ؟ لى تجربة مع شركاء كادوا يسجنون لأنهم اخذوا قرض ٦٠٠ ألف جنيه وسددوا ٣٠٠ ألف جنيه ثم تعشروا فى

سداد الباقي ، وطلبوا من البنك وقف القرض أو احضار احد للشراء أو ... ، ... أو ... بعد سنة أصبح الـ ٣٠٠ ألف مليون جنيه اذا لم يدفع سيحبس لولا تدخل أعضاء مجلس الشعب ودفعوا المليون جنيه فى مقابل الـ ٣٠٠ ألف ، هذه تجربة بنك التنمية الصناعية .

إذا تحدثنا عن المدن الجديدة والمناطق الصناعية ، أنا أتحدث عن المناطق الصناعية التى اقيمت لهدفين ، لإدخال رؤوس أموال أجنبية ومصرية كما ندعى ، وتخفيض الكثافة السكانية فى القاهرة ونقلها الى المدن الجديدة ، هذان هما الهدفان ، لانريد شيئاً آخر ، عندما حضرت الاموال حققنا وظائف جديدة وبذلك حلينا مشكلة البطالة ، اذا نحن خففنا التكديس نكون قد فكينا الاشتباك فى شوارع القاهرة ، لكن ما الذى حدث لمدة ٢٧ سنة من تجريرتى فى العاشر ؟ وأرجو من د. ناصف عمل ندوة عن بيع وتخصيص الاراضى والوحدات السكنية فى المدن الجديدة ومستعد لارسال دراسة له أعدتها عن العاشر .

ايضا بالنسبة لتعثر الشركات وأهمية صدور قانون الشركات المتعثرة ، لايمكن لدولة مثل تونس تعدادها لايزيد عن ٥ مليون ولديها قانون للشركات المتعثرة ونحن لا يوجد لدينا مثل هذا القانون .

ندخل الى موضوع الاعفاء الضريبى الذى تم الغاؤه الاعفاء الضريبى كما نعرف جميعا ما هو الا حافظ يجذب المستثمر لكى يحضر ونقول اننا سنعطى له حوافز اخرى ، ماهى هذه الحوافز ؟ انا كل يوم أرى ٢٠ فردا لهم ضبطية قضائية ، نحن نعمل فى غابة ، ليس لدينا استثمار ، ليس لدينا مناخ استثمارى محترم ، انا أعتبر صانعا صغيرا ، اشتغلت ٣ مرات وقفلت ٣ مرات وخرجت من القطاع الرسمى وحاليا اعمل فى القطاع غير الرسمى ولا استطيع الخروج من القطاع الرسمى لعدم وجود شريكى الذى هاجر للخارج.

أحدث كاريكاتير ، صدر قانون المنشآت الصغيرة ، ونحن باركنا وأيدنا وشاركنا فيه وقلنا ان الذى يطلب رخصه يذهب للصندوق الاجتماعى يعطيه رخصة مؤقتة واذا لم يرد عليه خلال شهر تصيح رخصة دائمة ، الرجل ذهب الى هيئة التصنيع وقدم كل الاوراق وانتهى الشهر ولم يرد له شىء ذهب للصندوق يطلب رخصة دائمة كتب له المسئول صار هذا الترخيص نهائيا وفقا لنص المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لقانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤ ذهب الرجل للهيئة العامة